

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا

يكسبون) (الأعراف: الآية 96)

صدق الله العظيم

النظم الانتخابية والنظام المصري

تقدير موقف-النجاحات والإخفاقات -الرؤى والبناء

المستشار الدكتور/ محمد فؤاد جادالله

النظم الانتخابية

لا شك أن النظام الانتخابي عملية مركبة ترتبط بالعملية الانتخابية من بداية اختيار النظام الانتخابي والقوانين المنظمة وتقسيم الدوائر واللجنة المشرفة على الانتخابات، مروراً بقوائم الناخبين والبطاقات الانتخابية أو إثبات الشخصية وفتح باب الترشيح ودعوة الناخبين للاقتراع، والإشراف على الانتخابات والجهات المراقبة والمجتمع المدني والإعلام والرأي العام، ثم عملية نقل الصناديق وعمليات الفرز والتجميع وإعلان النتائج، وأخيراً آلية الطعن على أي قرار أو إجراء يخص العملية الانتخابية.

والنظام الانتخابي هو مجموعة التشريعات والقوانين المعمول بها والتي ينتج عنها انتخاب الجسم السياسي الممثل للشعب، مثل الرئيس والبرلمان، أو غيرها من الأشكال التمثيلية المعمول بها في العالم اليوم . وليس هناك نظام انتخابي معياري تعتمد عليه الأنظمة الانتخابية المعمول بها في العالم، فهي تتنوع بتنوع الدول، وحتى في الدول التي تنتظم في اتحاد فيما بينها كالاتحاد الأوروبي، فإن الدول فيه تتخذ أنظمة انتخابية مختلفة تماماً عن بعضها البعض.

إن أهم ما يميز أي نظام انتخابي هو قدرته على تمثيل الشرائح والطبقات والاتجاهات السياسية الموجودة والعاملة في المجتمع المعني، وكلما كان النظام الانتخابي قادراً على تمثيل أكبر لهذه الفئات كان نظاماً انتخابياً أكثر قوة وقدرة، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن " لكل فرد الحق في المشاركة في إدارة شؤون بلده، مباشرةً أو من خلال ممثلين منتخبين بشكل حر ."

وتعتبر مسألة تصميم النظم الانتخابية مكوناً أساسياً في هذه العمليات، وهي التي لا يمكن التطرق لها بمعزل عن مسائل البناء الدستوري والمؤسسي، باعتبارها حيوية لمجالات أخرى متعددة مثل إدارة الصراعات والتغيير والثورات والانقلابات أو الإصلاح السلمي . وتمثيل المرأة أو تطوير النظم الخاصة بالأحزاب السياسية . فتصميم النظام الانتخابي بشكل صحيح يسهم في إنجاح عملية التحول السياسي،

بالإضافة إلى الإسهام في رفع مستويات المشاركة الشعبية، الأمر الذي يمهد الطريق أمام ظهور ممثلين شرعيين قادرين على معالجة العديد من الاحتياجات والتطلعات، في الحاضر والمستقبل على حد سواء. أما وإن تم التعاطي مع هذه المسألة بشكل خاطئ فقد يسهم ذلك في الخروج عن المسار الصحيح باتجاه الديمقراطية والاستقرار السياسي.

ولكي تصمم بنجاح، يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من تعميق التفاهم والثقة، ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على إدارة العملية الانتخابية فحسب، إنما كذلك بين منظمات المجتمع المدني والمحليين، وفوق ذلك كله بين عامة المواطنين في أي بلد يقارب مسألة الإصلاح الديمقراطي. ولا يجوز أن يستند تصميم النظم الانتخابية إلى الواقع الآني فقط، إنما يجب أن تأخذ العملية بعين الاعتبار التحولات المستقبلية الممكنة في المفاهيم والقيم، والتي تنتج عن التغييرات الحاصلة في المحفزات الانتخابية، وذلك كي تسهم النظم الانتخابية في تطوير الديمقراطيات المستقرة بدلا من أن تتحول إلى حجر عثرة أمامها. ويمكن القول بأن هناك الآن فهما أكبر للعلاقة بين النظم الانتخابية ونظم الأحزاب السياسية، وكذلك بين هذه النظم والإطار الأوسع للمؤسسات الديمقراطية، خاصة في الديمقراطيات الناشئة.

ونلاحظ اليوم اعترافاً واضحاً بأن تغيير النظم الانتخابية لا يمكن اعتباره مسألةً فنيةً بحتة، إنما هي مسألة سياسية تحتاج إلى نقاش عام يفضي إلى بناءٍ حذرٍ لإجماع كافة الشركاء حولها. في هذا السياق يمكن للنظم الانتخابية أن تشكل أداةً حيويةً فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة الصراعات، والإسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة.

وتعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي. ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة، في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة. وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة، إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى. ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، أو استجابة لميول شائعة، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير.

ويحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى انتقاء) إن لم يكن وراثته (نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية، كما يمكن أن تقضي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد، وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة

تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما .وعادةً ما تتأثر القرارات المتخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد، أو للإبقاء عليه، بعاملين اثنين هما:

•افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية حول النظم الانتخابية، مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها؛

•أو، على العكس من ذلك، استغلال القوى السياسية لدرائتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظمٍ يعتقدون بأنها تتلائم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية.

وبالإضافة إلى النتائج المحسوبة مسبقاً، يمكن أن ينتج عن عملية انتقاء النظام الانتخابي تبعات لم تكن في الحسبان لحظة اختيارها، لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لصحة الحياة السياسية على المدى الطويل، وقد ينتج عنها أحياناً تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعنيّ. وعليه، فإن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بنفس أهمية الخيار المعتمد ذاته .فعملية انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها .فغالبًا ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات، إن لم تكن الاعتبار الوحيد، الذي يتم الأخذ به في عملية انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة والتي- لذلك السبب بالذات - عادةً ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات .وبنفس الوقت، تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتميم على النتائج طويلة الأمد للأنظمة الانتخابية، وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام .

وتعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين فيها .أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة) هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية/الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز(، وتركيبة ورقة الاقتراع) هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات(، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية) وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية .(ولا شك أن الجوانب الإدارية للعملية الانتخابية) كتوزيع مقرات الاقتراع، أو تسمية المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، إلخ (على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها إلى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره .كما وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات :

فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية.

أهداف النظم الانتخابية

الأهداف الرئيسية من أي نظام انتخابي هي:

- ضمان القدرة على تمثيل شرائح وفئات وطبقات واتجاهات المجتمع المختلفة.
- ضمان عدم التلاعب في عملية التمثيل.
- ضمان سير العملية السياسية بشكل يتناسب مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة.

ويمكن إضافة مجموعة من الأهداف الفاعلة على صعيد العملية الانتخابية:

- مدى قبول المجتمع المحلي للنظام الانتخابي.
- مدى دقة نتائج الانتخابات.
- فاعلية العملية الانتخابية ودوريتها ونزاهتها.

النظم الانتخابية المختلفة

هناك العديد من الأنظمة الانتخابية منها: التعددية الأغلبية، التمثيل النسبي، النظام المختلط.

نظام الصوت الواحد: (First hit the post)

يستخدم هذا النظام في بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها من الدول التابعة للكومنولث أو كانت تحت الاحتلال البريطاني. وهو نظام انتخابي يعتمد، في الأصل، الدوائر الضيقة بحيث يتم انتخاب مرشح واحد عن كل دائرة .

تقسم الدولة في هذا النظام بشكل كلي إلى دوائر بعدد أعضاء المجلس النيابي وبحيث يكون عدد الناخبين في كل دائرة متساوي مع عدد الناخبين في الدوائر الأخرى، أي أن التقسيم يقوم على التعداد السكاني وليس على المساحة الجغرافية، وبالتالي فمن الممكن لدائرة أن تضم مساحات شاسعة بينما دائرة أخرى هي عبارة عن حي في مدينة. والذي يحدد عدد الناخبين في دائرة ما هو عدد الناخبين الكلي على عدد المقاعد في المجلس النيابي، وبالتالي تعكس هذه النسبة التمثيل النسبي الفعلي بحيث يتم من الناحية النظرية على الأقل انتخاب عضو المجلس النيابي بنسب متكافئة في كل دائرة. ويمثل الدائرة في المجلس - وفق هذا النظام - من يحصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين الفعليين في الدائرة، حتى وإن لم يحصل المرشح على 50% من أصوات الناخبين.

وهناك مشكلة كبيرة في التمثيل الذي ينتج عن هذا النظام، ففي البلدان التي تملك تراثاً حزبياً مديداً، يصبح النظام معيقاً للديمقراطية في الدولة، إذ يتم انتخاب المرشح بأقلية الأصوات لا بأكثرية الأصوات. فعلى سبيل المثال بالنظر إلى الحالة البريطانية نجد ثلاثة أحزاب كبيرة تتنافس على مقاعد مجلس العموم البريطاني، فإذا فرضنا أنه في دائرة ما تمكن مرشح حزب العمال من الحصول على 20,000 صوت بينما أخذ مرشح حزب المحافظين 18,000 صوت ومرشح حزب الديمقراطيين الأحرار 15,000 صوت بينما حصل مرشحين الأحزاب الصغيرة والمستقلين على ما مجموعه 15,000 صوت فمن الواضح بأن المرشح الناجح قد نجح بأقل من ثلث الأصوات الكلية للدائرة وبالتالي لا يمكنه الإدعاء بأي شكل بأنه ممثل للدائرة. وهذا ما حدث بالفعل في بريطانيا في انتخابات عام 2005 حين تمكن حزب العمال من حصد 413 مقعداً من أصل 659 مقعداً، أي ما يقارب ثلثي مقاعد مجلس النواب بينما كان الحزب قد حصل على أقل من 43% من نسبة الناخبين في بريطانيا.

نظام الكلية الانتخابية:

هو نظام انتخابي يعتمد التمثيل الكلي للانتخابات الفرعية التي تنظم في المحافظات أو في الولايات المختلفة، بمعنى أن المحافظات والولايات تنظم انتخاباتها المختلفة على أسس انتخابية قد تتفق مع بعضها البعض وقد لا تتفق، ولكنها من خلال هذه الانتخابات تفرز مجموعة من الممثلين لمجلس مركزي ليس مهمته التمثيل السياسي وإنما مهمته هي انتخاب المجلس السياسي الممثل أو الشخصية السياسية المطلوب انتخابها؛ أي أن المجلس المركزي هو مجموعة من الأشخاص الذين لهم حق التصويت بالتكليف، فهم يصوتون بحسب التكليف الممنوح لهم من قبل من انتخبهم لدخول المجلس .

وتعتمد معظم الولايات في أمريكا نظام الصوت الواحد على مستوى الولاية، ولكنها تعتمد الكلية الانتخابية على مستوى انتخاب الرئيس للاتحاد الفيدرالي. والكلية الانتخابية في أمريكا تساوي في عددها عدد مجلسي الشيوخ والنواب بالإضافة إلى بعض الأصوات الإضافية التي اكتسبتها واشنطن في مرحلة من مراحل التطور السياسي في الولايات المتحدة، وبذلك يكون المجموع هو (435) عضو لمجلس النواب 100 + عضو لمجلس الشيوخ 3 + أعضاء لواشنطن. (538 = ولكن أعضاء الكلية الانتخابية أو مجلس الحكماء ليسوا هم أنفسهم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ لكن يتم اختيارهم خلال عملية التسابق نحو البيت الأبيض في أغلب الولايات بطريقة من يكسب الولاية يكسب جميع أصوات الولاية في الكلية الانتخابية. وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الحكماء أحرار من حيث المبدأ في اختيار المرشح الذي يريدون لإشغال مركز الرئيس إلا أن هناك التزام أخلاقي ووعده بانتخاب من ينجح في التصويت في الولاية على مستوى الأصوات الشعبية. إذن

الانتخابات الرئاسية في أمريكا إلى الآن هي عبارة عن 50 انتخاب تحت نظام الصوت الواحد تجري في اليوم نفسه لتحديد الكلية الانتخابية أو مجلس الحكماء الذين يتولون بالتالي انتخاب الرئيس. وفي الانتخابات الرئاسية لعام 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية تنافس كل من آل غور من الحزب الديمقراطي وجورج بوش الابن على مركز الرئيس. وبعد معركة حادة بقيت أصوات ولاية فلوريدا لتحدد من الفائز بسباق الرئاسة، ونظرًا لتقارب الأصوات بين المرشحين تم عد الأصوات أكثر من مرة وانتهى الأمر بفوز جورج بوش بالكلية الانتخابية لولاية فلوريدا وفوزه بالتالي بمنصب الرئيس. ومن المفارقات التي برزت في هذه الانتخابات أن الرئيس بوش قد فاز بمنصب الرئاسة في الكلية الانتخابية بالرغم من عدم فوزه بالتصويت الشعبي. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يكون هناك توافق بين الكلية الانتخابية ومجلس الحكماء. وأكثر ما أثار النقاش حول الحالة أن المرشح الديمقراطي آل غور حصل على أكثر من مليون صوت إضافة لما حصل عليه بوش في التصويت الشعبي ومع ذلك ونتيجة للكلية الانتخابية فقد نجح بوش.

نظام التمثيل النسبي:

نظام التمثيل النسبي هو بلا منازع وباتفاق معظم الباحثين في علم السياسة أكثر الأنظمة الانتخابية قدرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع. وهو بالتالي يحقق بشكل مباشر المعنى المراد من النظام الانتخابي. يختلف تطبيق التمثيل النسبي باختلاف الدول التي تتبع التمثيل النسبي؛ فهو إما أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب السياسية فقط، أو أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق، أو تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق والهيئات العامة مثل النقابات. والتمثيل النسبي يعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب أو التجمع في الانتخابات. وأغلب أنظمة التمثيل النسبي تعتمد نظام الدائرة الواحدة وانتخاب القائمة لا الأشخاص.

وفي نظام التمثيل النسبي في حال انتخاب القائمة في الدائرة الواحدة يتم انتخاب الحزب بشكل عام دون تحديد أسماء الأشخاص الذين تم انتخابهم، ولكن على كل حزب أن يرتب مرشحيه بشكل تصاعدي، كأن يقول إذا فزت بمقعد واحد في البرلمان فالممثل للحزب هو فلان، في حال مقعدين فالممثلين هما فلان وفلان، وهكذا إلى أن يعلن عدد مرشحيه بالكامل. وتدرس الأحزاب حجمها في الدولة وترشح بعدد كافٍ أو يزيد قليلا عما تتوقعه من نسبة تمثيل لها في البرلمان.

وفي معظم الأنظمة الانتخابية التي تعتمد التمثيل النسبي هناك نسبة قطع، وتعتبر أقل نسبة يجب أن يحصل عليها الحزب لكي يمثل في البرلمان وهذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى، وهي تتراوح ما بين النسبة التي تؤهل الحزب لشغل مقعد واحد كما هي الحال في استونيا إلى أعلى نسبة قطع 10% كما هي الحال في

تركيا .وعندما تكون نسبة القطع قليلة ينتج عن الانتخابات برلمان متنوع يصعب معه أن يكون هناك نوع من الاستقرار السياسي في البلد وبالأخص عندما يكون هناك عدد كبير من الأحزاب الممثلة في البرلمان، وعندها تصبح الأحزاب الصغيرة- وبالرغم من صغر حجمها وتأثيرها في الدولة -مؤثرة في الحكومة لأن التحالف الحكومي يحتاج في كثير من الأحيان لهذه الأحزاب الصغيرة لكي يتمكن من تحصيل الحد الذي يسمح له بتشكيل الحكومة.

وتستخدم معادلة لاحتساب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب بالاعتماد على عدد المصوتين للحزب وبحيث لا يكون هناك مجال للحديث عن جزء من مقعد .أي أن المعادلة تضمن أن يتم تقسيم المقاعد على الأحزاب بحسب نسبتهم إلى أقرب عدد صحيح للمقاعد.

ومن أمثلة الدول التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي البرلمان الاسرائيلي؛ حيث نسبة القطع هي 2% من عدد الأصوات مما يؤدي إلى دخول عدد كبير من الأحزاب إلى قبة البرلمان .ولا يتمكن في العادة أي حزب من تحصيل العدد الكافي من المقاعد التي تسمح له بتشكيل حكومة مستقلة، ولذلك تحدث تحالفات بين الأحزاب ومساومات حول الحقائق الحكومية وغيرها من الترتيبات التي تفرض نفسها في عملية تجميع العدد الكافي من النواب لتمرير الحكومة.

وقد أدى نظام التمثيل النسبي في إيطاليا إلى نوع من الكارثة السياسية بحيث أدى إلى عدم استمرار أي حكومة إيطالية في الحكم لأكثر من عامين في حدها الأقصى بينما كان عمر بعض الحكومات لا يتجاوز الأشهر .الأمر الذي أدى إلى تعديل النظام الانتخابي في إيطاليا في عام 2005 ليتحول إلى نظام خليط بين التمثيل النسبي ونظام الصوت الواحد حيث يتم انتخاب 75% من مقاعد البرلمان عبر التصويت المباشر ضمن نظام الصوت الواحد في دوائر ضيقة دائرة لكل مقعد برلماني بالإضافة إلى 25% من المقاعد تحسب على أساس القائمة الحزبية.

والقوائم الحزبية نوعان :النوع الأول المغلق والذي تحدثنا عنه أعلاه وفيه يحدد الحزب تسلسل الأعضاء الذين سيتم انتخابهم إلى البرلمان بحسب عدد المقاعد التي سيحصل عليها الحزب .بينما القائمة المفتوحة يحدد فيها الحزب المرشحين بينما يحدد الناخبون التسلسل وبالتالي من يحصل على أعلى الأصوات في التسلسل هم من يفوزوا على قائمة الحزب؛ أي أن الناخب هو من يفرض ترتيب الأعضاء لا الحزب.

وهناك نوع من التمثيل الحزبي الذي يحدد انتقال الأصوات، بحيث تستطيع الأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع أن تحصل على نسبة القطع من تجبير أصواتها إلى التحالف الذي تنتمي إليه لكي لا تضيع الأصوات وبالتالي يمكن أن يتم نقلها إلى الأحزاب الأكبر وبالتالي المحافظة على الاتجاه العام الممثل للأحزاب.

ونمط آخر من التحالفات هي التحالفات الممثلة؛ أي التي تدخل الانتخابات بفائمة موحدة. ولكن في هذه الحالة يكون على التحالف أن يحصل على نسبة قطع أعلى من نسبة القطع للأحزاب. وفي إيطاليا على سبيل المثال يجب على التحالف أن يحصل على 10% من الأصوات للنواب و 8% من الأصوات للأعيان. بينما يحتاج الحزب إلى 4% فقط إذا لم يكن مع التحالف و 2% إذا كان جزء من التحالف لقي يبقى ممثلاً في التحالف. وفي حال أن أي حزب لم يتمكن من الحصول على 2% وهو في تحالف تجبر أصواته للتحالف فقط.

بينما تكون نسبة القطع عالية جداً في بعض الأنظمة التمثيلية، كما هي الحال في تركيا 10%، وفي هذه الحال قليلة هي الأحزاب التي يمكنها أن تحصل على النسبة الكافية من الأصوات لتمثل في البرلمان. وقد دفع البرلمان للتصويت لصالح هذا النظام عقدين من عدم الاستقرار السياسي الذي مرت به تركيا من عام 1961 إلى عام 1982 حين تم إقرار قانون الانتخاب الجديد والذي انتخب البرلمان الأول على أساسه عام 1983. وفي هذا النظام الأحزاب التي لا تحصل على نسبة القطع لا تستطيع أن تجبر أصواتها إلى الأحزاب الأخرى القريبة منها. وإنما يتم تحديد الأحزاب التي حصلت على نسبة القطع ثم يتم احتساب نسبها وكأنها هي النسبة الكلية للأصوات ويقسم عدد المقاعد النيابية بالاعتماد على النسب الجديدة التي تستثني الأحزاب التي لم تحصل على النسبة المقررة.

لنأخذ مثال لما حدث في الانتخابات الأخيرة في تركيا، فقد حصل حزب العدالة والتنمية على ما نسبته 46,6% من الأصوات بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على 20,83% من الأصوات وحزب الحركة الوطنية على 14,29%، ولكن عند احتساب عدد النواب في البرلمان ونظراً لوجود عدد كبير من الأصوات الضائعة للأحزاب الصغيرة فقد تم تقسيم البرلمان على الأحزاب الثلاثة الكبرى فقط. وانعكس هذا في البرلمان بالمقاعد على النحو التالي 341 مقعد للعدالة والتنمية و 112 مقعد للحزب الشعب الجمهوري و 71 مقعد لحزب الحركة الوطنية. وبالتالي فقد حصل حزب العدالة والتنمية على 62% من المقاعد بينما حصل حزب الشعب على 20,36% بينما حصلت الحركة على 12,9% من المقاعد. أي أن الأصوات المهذورة قد تحولت بالتالي للحزب الذي حصل على أعلى النسب في التصويت.

على الرغم من أن أكثر الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في العالم تعتمد أيضاً نظام التمثيل النسبي في الانتخابات إلا أن بعض الدول الكبيرة وذات التراث العريق في الانتخابات بدأت خلال العقدين الأخيرين بالتحول نحو نظام الانتخاب المختلط الذي يتبنى نوعاً من نظام الصوت الواحد على مستوى المناطق ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني. ومن أهم الدول التي تحولت إلى هذا النظام المختلط كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبوليفيا وفنزويلا ونيوزيلندا وهنغاريا.

فمن المساوىء التي تأخذ على نظام التمثيل النسبي هو عدم قدرته على إعطاء الأطراف تمثيلاً مناسباً في البرلمان، وبالتالي فيتم التركيز في العادة على الأعضاء من المراكز الانتخابية الكبيرة في قوائم الأحزاب وتهمل المناطق النائية. لذا فإن الدول التي تبنت نظاماً انتخابياً مختلطاً أرادت بهذا النظام أن تتغلب على معضلة التمثيل للمناطق النائية والأطراف بدلا من تركيز العمل السياسي في المراكز.

فالنظام المختلط هو النظام الذي يجمع بين النظامين التعددية الأغلبية والتمثيل النسبي. ومن أمثلة الدول التي تعتمد النظام الانتخابي المختلط ألمانيا؛ حيث تعتمد التمثيل النسبي على مستوى الدولة بحيث تكون نسبة الحسم هي 5% من أصوات الناخبين، لكنها تعتمد أيضاً على تمثيل مناطقي للدوائر الصغيرة والتي تهدف بالأساس إلى أن يكون هناك اتصال بين ممثلي الشعب والمواطنين. لكن مع هذا التقسيم يقال أن النظام الانتخابي في ألمانيا ما هو في الواقع إلا نظام انتخاب نسبي) مع القليل من التعديلات (وبالأخص أن الانتخابات في المناطق لا تخضع للمقارنة بين شخصيات المرشحين بل يتم الانتخاب على أساس حزبي . وبالتالي تظهر النسبة في المناطق مطابقة للنسبة الوطنية .ونقطة القطع المتوسطة نسبياً تسمح للأحزاب الصغيرة أن تتمثل في البرلمان وعلى الأخص أن التصويت يعتمد على الصوت القابل للنقل.

ويمكن القول بأن هناك الآن فهماً أكبر للعلاقة بين النظم الانتخابية ونظم الأحزاب السياسية، وكذلك بين هذه النظم والإطار الأوسع للمؤسسات الديمقراطية، خاصةً في الديمقراطيات الناشئة.

ونلاحظ اليوم اعترافاً واضحاً بأن تغيير النظم الانتخابية لا يمكن اعتباره مسألةً فنيةً بحتة، إنما هي مسألة سياسية تحتاج إلى نقاش عام يفضي إلى بناءٍ حذرٍ لإجماع كافة الشركاء حولها. في هذا السياق يمكن للنظم الانتخابية أن تشكل أداةً حيويةً فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة الصراعات، والإسهام في وضع الأسس.

النظام الانتخابي المصري

تعانى مصر من جملة من المشكلات، التي تجعل من نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي النظام الأنسب إن لم يكن الأمثل في المرحلة الحالية على الأقل، وتأتى في مقدمة هذه المشكلات ما يلي:

-تشوه الدوائر الانتخابية، حيث إن بعضها صغير من حيث المساحة وعدد السكان، وبعضها كبير جداً، مما يجعل فرص المرشحين غير متكافئة، كما أن التقسيمات في بعض الحالات كانت لتمكين مرشحي الحزب الوطنى من الفوز، أى لم تكن طبقاً لأسس محايدة-وقد أدى ذلك فى المرحلة السابقة إلى فوز بعض المرشحين بعدد قليل جداً من الأصوات وخسارة مرشحين آخرين، ربما حصلوا على أصوات أكثر، لكن فى دوائر متسعة المساحة أو كبيرة من حيث عدد السكان، أو تشتت فيها المنافسة بين العائلات والعصبيات.

-المشكلات المتعلقة بالجدول الانتخابية وعدم تنقيتها، وعدم وجود بطاقات انتخابية مع الغالبية العظمى ممن يحق لهم المشاركة فى الانتخابات، لاسيما فى المدن نتيجة العزوف عن المشاركة فى مراحل سابقة،

وهو ما يجعل من استخدام الرقم القومى فى الانتخابات مطلباً جماهيرياً، وبالطبع فإن الدائرة الواحدة هى التى تمكن من استخدام الرقم القومى بسلاسة، كما تمكن الناخب من الإدلاء بصوته أينما كان فى الجمهورية.

-فلول الحزب الوطنى المتربصة، والتى يمكنها تحقيق الفوز فى الدوائر الصغيرة الفردية مستغلة العصبية وسطوة المال والبلطجة.

-الانتخاب على أساس العصبية واستغلال المال والنفوذ واستخدام البلطجة فى العملية الانتخابية فى مراحل سابقة، والذى أصبح، مع الأسف، جزءاً من الثقافة السياسية المصرية لاسيما فى الريف والعشوائيات.

-انتشار ظاهرة نواب الخدمات وسيئى السمعة ومستغلى النفوذ فى المرحلة السابقة، واستمرار تمتع كثير منهم بالشعبية فى دوائرهم، لاسيما الريف.

كل هذه العيوب ارتبطت، فى الأساس، باستخدام النظام الفردى والدوائر صغيرة الحجم، كما أن النظام الفردى يؤدى إلى إهدار نسبة كبيرة من الأصوات باعتباره من نظم الأغلبية، بمعنى أنه فى دائرة من 100 ألف ناخب يفوز المرشح الذى يحصل على 52 ألف صوت مثلاً، وتذهب أصوات 48 ألف ناخب سدى، ولا يصبح لهؤلاء ممثل فى البرلمان-وبالطبع فقد كان ذلك من أسباب العزوف عن المشاركة السياسية لاسيما فى المدن الكبرى، حيث يشعر الناخب بأن صوته بلا قيمة مادام هناك مرشح قوى فى الدائرة سيفوز فى النهاية بمقعد الدائرة-كما أنه من ذات المنطلق زهد كثير من الكفاءات فى الترشح للبرلمان، لاسيما فى ظل منظومة الفساد والبلطجة.

وقد تزايدت بعد الثورة المطالبات بنظام القائمة النسبية، باعتباره يقضى على مشكلات النظام الفردى السابق ذكرها، وله العديد من المزايا، نذكر منها ما يلى:

-يؤدى إلى تدعيم الأحزاب لاسيما الصغيرة، فمع استخدام نظام الدائرة الواحدة وبالنظر إلى أن الهيئة الناخبة فى مصر تتكون من 45 إلى 50 مليون ناخب، ومع افتراض أن عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين 450 عضواً، فإن أى حزب يحصل على 100 ألف صوت يستطيع أن يمثل بعضو فى البرلمان، وفى الواقع يقل عدد هذه الأصوات اللازمة بالفوز بالمقعد كلما انخفضت نسبة المشاركة فى الانتخابات.

-يؤدى إلى برلمان منتخب على أساس أفكار وبرامج وليس عصبية واستغلال نفوذ ووعود محلية، ومن ثم تعود للبرلمان هيئته ويهتم بالمسائل القومية بعد أن ظل جدولته متخماً لعقود بقضايا محلية كان الأجدر بنظرها وحلها مجالس المحليات.

-نظام التمثيل النسبى والدائرة الواحدة التى من شأنها، أن تقدم حلاً لمشكلات تشوه الدوائر الانتخابية والجدول الانتخابية وتمكن من التصويت بالرقم القومى، حتى دون استخدام الميكنة من خلال ثقب الرقم

القومى، وكذا تحد من قدرة المرشحين الراغبين فى استخدام المال والعصبية والبلطجة، كما أن نظام الدائرة الواحدة من شأنه كفالة أعلى درجة من تمثيل الأصوات.

يؤخذ دائماً على نظام الدوائر الكبيرة ومن ثم نظام الدائرة الواحدة والنظم المستخدمة لقوائم بشكل عام إضعافها للعلاقة بين الناخب والمرشح الذى سيصبح بعد ذلك نائباً فى البرلمان، ولكن فى ظل الظروف الحالية وبعد الخبرة التى مرت بها مصر فى العقود الماضية، والتى تلخصت خلالها هذه العلاقة فى شراء الأصوات والمصالح الضيقة، سواء كانت عائلية أو حتى محلية فى أحسن الأحوال، نرى أن المصلحة تقتضى عدم الإبقاء على هذه العلاقات المشبوهة، والتى يخشى أن تؤدى إلى عودة أعضاء سابقين فى الحزب الوطنى المنحل إلى مقاعد البرلمان حال استخدام النظام الفردى بدوائره الصغيرة، كما أنه فى ظل الزخم الثورى وعودة المصريين إلى المشاركة يتوقع أن تنشأ علاقات جديدة بين الناخب والمرشح تأخذ من مقار الأحزاب السياسية فى الأقاليم والأحياء منطلقاً، وتجعل المصلحة العامة هدفاً ووجهة.

من جهة أخرى، يخشى البعض من الطعن على نظام التمثيل النسبى بعدم الدستورية كما حدث فى السابق، لكونه قد تعارض مع مبدأ المساواة بين جميع المرشحين فى الفرص، ومن هذا المنطلق يرشح البعض استخدام النظام الفردى مع نظام القوائم والتمثيل النسبى، وهو ما ينطوى بالطبع على صعوبات لعل أبرزها اختلاف حجم الدوائر وصعوبة تعامل الناخبين - فى ظل ارتفاع نسبة الأمية - مع ورقة الاقتراع، كما أن هذا النظام أيضاً قد طعن عليه من قبل بعدم الدستورية.

ويعد القانون الخاص بالنظام الانتخابى من أهم القوانين المطروحة للنقاش العام الآن، ولأن هذا القانون هو الذى يحدد تشكيل المجلس النيابى، فمن المهم أن تساهم كل الفعاليات السياسية فى الحوار، من أجل الوصول إلى قانون يحقق تمثيلاً للأمة بكل ألوان الطيف السياسى ومناسباً لمصر فى مرحلة التحول الديمقراطى، فهل القانون الحالى يمكن له تحقيق هذا؟

فى حقيقة الأمر، لم يلبّ القانون طموحات وتطلعات القوى والأحزاب السياسية فى مصر؛ فمن المميزات الأساسية لأى نظام انتخابى قدرته على تمثيل كل مكونات وفئات الشعب والأقليات والفئات المهمشة مثل المرأة، ويعد نظام التمثيل النسبى من أفضل الأنظمة التى يمكنها تمثيل كل الفئات والأقليات، كما أنه يعزز من فرص الأحزاب السياسية.

ويرغم أن هناك أكثر من نظام انتخابى بالقائمة النسبية، إلا أن كل نظام يعالج مشكلات محددة، فبعض الدول الراغبة فى أن تعطى الفرصة للأحزاب الجديدة والناشئة، تنخفض النسبة إلى 1% أو 1.5%، بينما إذا كان الهدف جعل نظام يقوم على حزبين أو ثلاثة أحزاب كبيرة فقط وإبعاد الأحزاب الصغيرة يتم رفع النسبة لتصل إلى 10% أو أكثر، كذلك الأصوات الفائضة يمكن إضافتها للحزب صاحب أعلى الأصوات إذا كان

الهدف هو نظام حزبيين أو إلى الحزب صاحب أقل الأصوات، إذا أردنا أن نعزز الأحزاب الصغيرة ونزيد من نسبة مشاركتها في البرلمان.

وبمراجعة النظام الانتخابي وفقا للقانون، نجد أنه يقوم على أساس ثلث المقاعد تخصص للفردى والثلاثين للقوائم النسبية المغلقة المشروطة. وهنا تم الأخذ بنظام القائمة المغلقة، وهى القائمة التى تتضمن أسماء المرشحين فى الدائرة الانتخابية، ويقوم الناخب بالتصويت أمام رمز القائمة فقط، دون تعديل فى ترتيب القائمة أو إضافة أو حذف أى من الأسماء، على عكس القائمة المفتوحة التى تسمح للناخب أن يغير فى ترتيب القائمة أو الإضافة إليها والحذف منها، والتصويت للقائمة المغلقة يتسم بالسهولة وعدم التعقيد، لاسيما وأن أحد المطاعن الموجهة للقائمة النسبية هو أن هناك نسبة غير قليلة من الأمية، وبالتالي تعديل القائمة بالحذف والإضافة أو إعادة ترتيبها، يصعب على الناخب الأسمى أن يقوم بهذه الإجراءات أثناء التصويت. وبالطبع القائمة المغلقة هى حق لحزب أو مجموعة من الأحزاب، أي يمكن لحزب أو تحالف من مجموعة أحزاب أن يعد قائمة، ولكن يمكن الطعن على هذا النظام بعدم الدستورية لأنه يخل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب والمرشحين الفرديين حيث يمكن للأحزاب الترشح على المقاعد الفردية ولا يمكن للمستقلين عمل قوائم، وبالتالي يجب إعادة النظر فى النسب وفى حق المرشحين الفرديين فى تكوين القوائم، وفى هذه الحالة نساوى بين الحزبى والمستقل فى الحق فى الترشح ونتفادى عدم الدستورية.